التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة

أقناروس محمد لمين[1] ، للوشي محمد[2*]

[1] طالب دكتوراه جامعة البليدة-2- (الجزائر)، **algerialamine@gmail.com**

[2] أستاذ محاضر أ جامعة البليدة-2- (الجزائر)، lellouchimed@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 22-04-2018 ؛ **تاريخ القبول**: 05-02-2019؛ تاريخ النشر: 2019/06/25

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التأمين الفلاحي كتقنية لادارة المخاطر الفلاحية، و معرفة معيقات انتشاره و الحلول الممكنة لتطويره و واقعه في السوق الجزائري، فالقطاع الفلاحي كغيره من القطاعات تتنوع و تتعدد فيه المخاطر، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف مؤسسات التأمين في التأمينات الفلاحية هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات الإنتاجية،كما أنها ترمم ما أفسدته الطبيعة أو بالأحرى الكوارث الطبيعية سواء على المزارع أو على الحيوانات و التي راح ضحيتها الفلاح بالدرجة الأولى والإنتاج الفلاحي بالدرجة الثانية، إلا أنه رغم كل هذا الدعم الذي توفره مؤسسات التأمين للقطاع الفلاحي، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص الطلب على هذا النوع في سوق التأمين الجزائري.

الكلمات المفتاحية : التأمين الفلاحي – المخاطر الفلاحية . القطاع الفلاحي.

Abstract :

The purpose of this study is to identify agricultural insurance as a technology for agricultural risk management, and the knowledge of its propagation and the possible solutions to its development and its reality on the Algerian market. the agricultural sector like other sectors, its risks are diverse and varied, and guarantees provided by insurance institutions in the field of agricultural insurance are those that keep the incomes of poor farmers in most productive unit, and restore what nature has spoiled on both farms and animals, however, despite all the support provided by insurance institutions to the agricultural sector, it still suffers from a lack of demand of this type in the Algerian insurance market.

Key words: Agricultural Insurance – Agricultural Risks – Agricultural Sector.

* **المؤلف الرسل: للوشي محمد**

تمهيد :

تعرض القطاع الفلاحي إلى تغيرات هامة خلال العشريات الأخيرة بسبب تغيير الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية إصلاحات هامة ومتعددة هذه الإصلاحات أتت بإيجابيات للبيئة الإقتصادية الإجتماعية عبر مراحل مختلفة فكل إصلاح كان له تأثير على جانب معين من القطاع فأهم هذه الإصلاحات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق توفير الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع الفلاحي والأدوات المساعدة التي وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين الفلاح و مؤسسة التأمين و الدولة.

كما أن الكوارث التي أصابت القطاع الفلاحي لازالت تعيق تطوره و تطور القطاعات الأخرى ولم يستطع ترميم هذه الكوارث إلا بالتأمين الذي أبرز دوره الفعال في عدة مجالات، حيث ساهم التأمين في تعويض الخسائر المحققة في النشاط الصناعي وتنمية القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الإلتزام بالسياسة الزراعية للدولة لتطوير استعمال التكنولوجيا الحديثة.

حيث يلزم التطور الإيجابي الكبير في إقتصاديات الدول متوافقا مع التطور التأميني في حين يقابله الضعف الملحوظ في قطاع التأمين في الجزائر حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة و نفس الشيء بالنسبة لسوق التأمين بالجزائر، إذ يرجع البعض هذا التأخر إلى المعتقدات السلبية لدى المستهلك الجزائري و تدني ثقافة التأمين و اعتقاد الكثير من أفراد المجتمع على تحريم التأمين و هذا الاعتقاد دافع سلبي دون الطلب على أنواع التأمين خاصة التأمين الفلاحي.

وبناء على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما هي الحلول الممكنة التطبيق لزيادة انتشار التأمين الفلاحي ؟

وفي هذا الصدد سنتطرق إلى العناصر التالية:

1/ تعريف و نشأة التأمين الفلاحي:

قبل التطرق إلى موضوع التأمين الفلاحي، ينبغي الإشارة إلى أنه يسمى كذالك بالتأمين الزراعي في بعض البلدان العربية.

في الحديث عن نشأة التأمين الفلاحي، إن الفكرة (التأمين الفلاحي) تعود للفرنسي بنجامين فرانكلين في العام 1788م اثر تعرض المزارعين الفرنسيين لكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي علي تكاليف إنتاج المحاصيل كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها ، أعقب ذلك أول تغطية لتأمينات فلاحية عبر الولايات المتحدة ثم تبعتها أوربا عبر مؤسسات تجارية وتعاونية وكان لمنظمة الفاو الفضل في إنشاء أول معهد للأبحاث الزراعية في عام 1920م لمواجهة تحديات معوقات الإنتاج الزراعي[1] ، و في الجزائر، بدأت تجربة التأمين الفلاحي سنة 1962، من خلال التعاونيات الفلاحية المسيطر عليها من قبل الحكومة.[2]

يعرف التأمين الفلاحي على أنه تحقيق الاستقرار و الأمان من خلال ضمان إحتياجات الفلاح و حماية محاصيله وممتلكاته ضد الأخطار الطبيعية، ويمتاز التأمين الفلاحي بالآتي:

–قسط التأمين عبارة عن تبرع أو مساهمة من المؤمن له في صندوق التكامل وذلك لتخفيف آثار المخاطر عن نفسه وعن بقية الفلاحين.

- يتوزع الفائض علي المشاركين.
- قد يوجه الفائض إلى مشاريع خيرية أو صحية أو تعليمية ذات مردود إجتماعي.

كما يعتبر التأمين الفلاحي بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها الزرّاع و مربو الأنعام من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر، ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات المزارع ولنفسه وأسرته.[3]

2/ فوائد تطبيق التأمين الفلاحي:

يحقق التأمين الفلاحي الحماية للفلاح من المخاطر ويساعد على تأمين الدخل اللازم لهم عند حدوث هذه المخاطر، ما يؤدي إلى شعور بالاطمئنان وبالتالي تجنب تعرض الفلاحين للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كما يحفز التأمين الإقبال على الاستثمار في المشاط الفلاحي نتيجة زوال عنصر المخاطر فيها، و أهم فوائد تطبيقه نذكر:[4]

أ- الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً بالتأمين، وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة الوقاية والمنع والأمان: في الحقيقة أن التأمين لا يعمل على منع وقوع الخطر ولكنه يسهم في الحد من الخسارة التي يسببها إن هو حدث.

ب- التعويض وتوزيع الخسائر: إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملاً، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة.

ت- دعم الاقتصاد الوطني: ينتفع من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع، والتي تسهم عملياً في دعم عملية التنمية الزراعية.

ث- ضمان الحد الأدنى للاستقرار الاقتصادي: يسهم التأمين إلى خفض مستوى المخاطرة واللايقين وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي للمنتجين. وخاصة في الحالات غير الاعتيادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي.

كما يمكن ذكر نقاط أخرى في أهمية و فوائد التامين الفلاحي يمكن حصرها في الآتي[5]:

- الخروج من دائرة الإنتاج وخاصة لدي صغار المزارعين الذين لا تمكنهم مقدراتهم المالية من تحمل الأخطار الكبيرة والمتوالية.
- المحافظة علي الدخول وإنتظامها عبر السنوات وبالتالي إنتظام وإستمرارية الإنتاج الزراعي للمجتمع ككل.
- تحسين وضع المنتج الزراعي مع المقرضين حيث يضمن التأمين سداد القروض الزراعية وبالتالي إستمرار إسهام المؤسسات المالية في إقراض المنتج.
- التأمين الزراعي(الفلاحي) في حالة تطبيقه يمكن أن يكون بديلا لإسهام الدولة في مجال تقديم المعونات والإغاثات خلال سنوات نقص الغذاء للمجتمعات وبالتالي فإنه يمثل دعمًا غير مباشر يؤدي إلي تخفيف الآثار المترتبة علي الكوارث و المجاعات علي ميزانية الدولة.
- تمكين المزارع من إستغلال كافة إمكاناته بالدرجة القصوي في الإنتاج بسبب الإطمئنان وبالتالي فإن التأمين الزراعي يحقق زيادة الإنتاج.

- المساهمة في رفع الإنتاجية بالتخصص إذ أن التخصص يزيد من الكفاءه الإنتاجية وبإنعدام التأمين يقوم المنتج الزراعي بتنويع نشاطاتة علي منتجات عدة لتأمين معاشه ودخله بالتالي لا تحقق الإستفادة من التخصص في الإنتاج السلعة ذات الميزة الأعلى في الإنتاج.
- ضمان دخول مالية يمكن إستخدامها وتوظيفها في الإستثمارات التي تخدم الإقتصاد بما في ذلك النشاطات الزراعية.
- يسهم التأمين في تخفيف حدة الفقر للمنتجين الزراعيين المعتمدين أساسًا علي الزراعة خاصة في الريف وبالتالي تحقيق الأمن الإقتصادي لشرائح كبيرة من المجتمع وفي ذلك مردود سياسي واقتصادي.
- يساعد التأمين الدولة في توجيه زراعة محصولات معينة في مناطق بعينها وإتباع أساليب إنتاج زراعي حسب ما تقتضيه سياسات الدولة كما أنه يعين الدوله في تطبيق وإستقرار سياستها التصديرية.
- تقليل تكلفة تمويل العمليات الزراعية في غياب الأخطار التي تتحملها شركة التأمين الأمر الذي يحفز المؤسسات التمويلية من منح قروض بأسعار أو هوامش ربحية أقل.
- يؤدي إلى الأمن الغذائي و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.[6]

3/ أنواع التأمين الفلاحي:

يمكن تعداد من بين أنواع التأمين الفلاحي ما يلي[7]:

أ/تأمين الناتج: يتوفر هذا التأمين في المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية،يواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطئ شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج حسب المساحة (كمية الإنتاج في مساحة معينة) ، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

ب/تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو على أساس الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار يرتبط بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على ألأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

ت/تأمين الدخل : يمكن أن يكون هدا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله(تأمينات العاملين، استثمارات وتجديدات)، هذا ما يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة.

4/ الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي :

تبرز أهمية دراسة الخطر في كونه العنصر الرئيسي الذي شرع التأمين من أجله، فهو المحدد لمحل التزام المؤمن والمحدد لمحل التزام المؤمن له، و الذي يعرف على أنه " حادث محتمل الحدوث قابل للتنبؤ " ، في حين أن الخطر الفلاحي يعرف على انه : " هو الضرر الذي قد يصيب الممتلكات والمنتجات الزراعية، وتشمل الأخطار الطبيعية كالجفاف، الثلوج، الأمطار الغزيرة، البرد والعواصف، السيول و الصقيع،...الخ، كما تشمل أيضا الآفات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النبات أو الحيوان".[8]

إن الأنشطة الفلاحية تخضع لمخاطر ذات طبيعة مختلفة جدا، وتشمل المنتجات النباتية والحيوانية, الاشخاص و الممتلكات والبيئة:[9]

- مخاطر زراعة المحاصيل: من أصل مناخي ، حرائق .
- مخاطر الحيوانات: المسؤولية المدنية ، السرقة ، الاختناق ، حوادث التكاثر ، والمرض.
- المخاطر المالية: عدم استقرار أسعار البيع وأسعار المدخلات و مخاطر التخلف عن السداد.

•المخاطر البيئية: المسؤولية المدنية على البيئة ، معالجة المحاصيل ، تخزين الهيدروكربونات و الأسمدة السائلة .

•المخاطر المادية: الكسر ، السرقة ، الحوادث المرورية أثناء الحصاد و الحرث .

•مخاطر البنايات ومحتوياتها: المسؤولية المدنية ، الحرائق ، العواصف ، والسرقة.

•مخاطر المسؤولية: المسؤولية المهنية ، تسليم المنتجات .

•المخاطر الجسدية: حوادث وأمراض مدير المزرعة وأسرته وموظفيه.

• التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة يصعب توقّع حجمها وأثارها.[10]

5/ معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي:

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار وتعميم خدمات التأمين الفلاحي، من أهمها:[11]

- عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم والمعونات والتسهيلات، ولذلك يلزم بذل جهد مبدئي كبير في التوعية والتثقيف.
- قلة توفر خبراء متخصصين في مجال التأمين الزراعي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلباً أمام احتساب الأقساط والتعويضات وإقناع الفلاحين بأهمية أجهزة التأمين في دعم الإنتاج الفلاحي وحمايته.
- غياب الدعم الحكومي تقريباً وارتفاع تكلفة الأقساط وعدم رغبة مؤسسات التأمين في التغطية في المجالات الزراعية المحفوفة بالمخاطر ،كلها تعتبر عوائق رئيسية أمام انتشار خدمات التأمين الزراعي.
- قصور السياسات الزراعية والتأمينية، أمام انتشار خدمات التأمين الزراعي وذلك لعدم مواكبتها للمستجدات العالمية في هذا المجال وعدم إعطاء خدمات التأمين الزراعي حيزاً كافياً في هذه السياسات، كتوفير الاعتمادات السنوية وتخصيص البرامج الإنمائية، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمؤسسات المعنية بالتأمين الفلاحي وغيرها من الأمور ذات الصلة بترويج وانتشار خدمات التأمين الفلاحي.

6/واقع التأمينات الفلاحية في الجزائر :

قمنا بدراسة السوق الجزائري للتأمينات، و كان تركيزنا على فرع تأمين الأضرار و بصفة دقيقة على تأمين مخاطر القطاع الفلاحي لسنة 2017 و مقارنة النتائج بالسنة السابقة لها.

أ/رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري 2017 :

خلال سنة 2017، حقق فرع تأمينات على الأضرار رقم أعمال قدر بـ 121.6 مليار دج، أي زيادة بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2016 ، في حين فرع التأمينات الفلاحية، انخفض بنسبة 22.1 %، نتيجة لانخفاض رقم أعمال التأمين على "الانتاج الحيواني"، بسبب عدم تجديد عقود تأمين الماشية من قبل الشباب المسجلين في إطار برامج ANSEJ وCNAC، و أيضا انخفاض في التأمين على" إنتاج المحاصيل" و كذا "التأمين المتعدد الأخطار للألات والمعدات الفلاحية" بنسب (18,2%-) و (26,7%-) على الترتيب، في حين سجل التأمين على "الأخطار الفلاحية الأخرى" و تأمين "المسئولية المدنية للمزارعين" نمواً بنسبة 164.7٪ و 5.4٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.[12]

الجدول رقم1: رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري سنتي 2016-2017:

	رقم الأعمال(الوحدة: دج)		هيكل السوق %		التطور	
	2017/12/31	2016/12/31	2017	2016	%	دج
Production végétale	599 353 468	732 436 857	0,5%	0,6%	-18.2	- 133 083 389
Production animale	736 022 541	1 207 511 538	0,6%	1,0%	-39,0	- 471 488 996
Responsabilité civile agriculteur	420 442 167	398 757 246	0,3%	0,3%	5,4	21 684 921
Multirisques engins & matériel agricole	716 602 706	978 256 304	0,6%	0,8%	-26,7	- 261 653 597
Autres dommages agricoles	157 582 741	59 532 032	0,1%	0,0%	164,7	98 050 709
Total Assurances Agricoles	**2 630 003 623**	**3 376 493 976**	**2,2%**	**2,8%**	**- 22,1**	**- 746 490 353**

المصدر: من اعداد الباحث ، بالاعتماد على : Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017.

ب/ التعويضات :

بلغت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين فيما يخص التأمين الفلاحي لسنة 2017 بـ 1.276.926.113،00 دج، بانخفاض قدره 19,4 ٪ عن العام السابق، أما بالنسبة للمطالبات بالدفع ، فهو يشهد تراجعا بنسبة 16.2٪.

الجدول رقم2: المطالبات و التعويضات للتأمين الفلاحي الجزائري خلال سنتي 2016 –2017 :

الوحدة: دج	التعويضات		الهيكل		التطور
	2016/12/31	2017/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2017/2016
التأمين الفلاحي	1 276 926 113	1 028 839 112	2,1%	1,7%	**–19,4%**
دج	**مطالبات بالدفع**		**الهيكل**		**التطور**
	2016/12/31	**2017/12/31**	**2016/12/31**	**2017/12/31**	**2017/2016**
التأمين الفلاحي	298 709 909	250 335 056	0,4%	0,3%	**–16,2%**
%	**معدل الدفع**		**التطور 2017/2016**		
	2016/12/31	**2017/12/31**			
التأمين الفلاحي	81,0%	80,4%	**–0,8%**		

المصدر: من اعداد الباحث ، بالاعتماد على : Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017.

7/ الحلول الممكنة التطبيق لزيادة انتشار التأمين الفلاحي:

نبين في أدناه بعض الحلول التي يمكن أن تكون الأساس لنشاط التأمين الفلاحي، بحيث تكون حافزاً لنهضة فلاحية مرتقبة وعاملاً مؤثراً لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها النهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر تستهدف تطوير وتعميم التغطية التأمينية على كامل القطاع الفلاحي :

- **تدخل الدولة في دعم التأمين الفلاحي:**

للدولة دور فعال في تعزيز التأمين الفلاحي في البلاد وذلك من خلال: [13]

-اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة دخل الفلاحين وهذا من أجل تفعيل الطلب على التأمين الفلاحي.

-الإهتمام بالنشاط الفلاحي وجعله ركيزة في النشاط الإقتصادي، لتعزيز اعتماد الفلاحين على التأمين الفلاحي.

-تحسين التشريعات لتوفير بنية قانونية سليمة لتطوير التأمين الفلاحي.

-بالنظر إلى أن النشاط الفلاحي محفوف بمخاطر كثير، يجب على الدول أن تستثمر الكثير في المرحلة الأولى من تطوير التأمين الفلاحي.

- يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لرفع الوعي التأميني لدى الفلاحين، وذلك من خلال شرح وإبراز دور وأهمية التأمين الفلاحي و كذا شروط الاستفادة من هذا التأمين

-يجب على العاملين في التأمين، زيادة على معرفة أصول التأمين أن يكونوا على دراية حول الإدارة الفلاحية و تقنيات الفلاحة و كذا معرفة كيفية الوقاية من الكوارث.

-يجب على الحكومة الاستفادة الكاملة من الخبرة الأجنبية المتقدمة لرفع مستوى متخصصي التأمين المحليين.

-بالإضافة إلى ذلك يجب على الدولة العمل على توزيع وكالات للتأمين الفلاحي في المناطق الريفية.

-دعم الدولة لأقساط التأمين الفلاحي.

- **التأمين التكافلي أحد حلول غياب الثقافة التأمينية:**

أكد خبراء في قطاع التأمين أن التأمين التعاوني لا يعد تبرعا محضا، بل له معنى مستقل أساسه التعاون والاشتراك في درء آثار المخاطر، وأن معنى التبرع في التأمين التعاوني هو المتعلق بالنظر إلى الأثر على مجموع المشتركين وليس بالنظر إلى نية كل فرد، ولا الجزاء الأخروي المرتبط بذلك، كما رأى الخبراء أن توافر الذمة المالية المستقلة لصندوق التأمين التعاوني هو أنسب التطبيقات المعاصرة للتأمين التعاوني، مع كونه ليس شرطا لصحة كون التأمين تعاونيا، وأكدوا ضرورة الفصل بين حساب تأمين حملة الوثائق وحساب المساهمين الذي يعد من أهم مبادئ التأمين التعاوني، وأشار الخبراء كذلك إلى أن الفائض التأميني هو ما يتبقى من موارد صندوق المشتركين وعوائدها بعد خصم المصروفات والتعويضات، ويوزع الفائض على جميع المشتركين في صندوق التأمين بحسب

نسبة الدفع من الاشتراكات السنوية، ولا يعطى منه لمن عُوض من المشتركين مهما كانت نسبة التعويض[14].

فيعتبر التأمين التكافلي إحدى الحلول المقترحة لمعالجة الوضعية التي هو عليها سوق التامين الفلاحي الجزائري خاصة من خلال زيادة الوعي التأميني للمستثمر الفلاحي.

- **التأمين المصغر الفلاحي:**

يعرف مايكل جيه ماكورد Michael J. Mccord التأمين المصغر على أنه: " التأمين المصغر هو مثل أي تأمين آخر من حيث أنه يوفر الحماية والحيطة ضد الخسائر، إلا أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة: الأفراد ذوي الدخول المخفضة، وعلى هذا النحو، فإنه يتطلب مجموعة مختلفة من المعلمات في الطريقة التي يتم بها تنمية وتطوير المنتجات، تسويقها، تسعيرها وبيعها ".[15]

يهدف التأمين المصغر الفلاحي إلى تغطية المخاطر التي تواجه صغار الفلاحين بالبلدان النامية في تأمين المحاصيل ، وبالتالي يسمح هذا النظام للمزارعين بالتغلب على الكوارث. ويقوم على نفس الأساس الذي يقوم عليه التأمين التقليدي، إلا أن التعويض عند تحقق الخطر المؤمن عليه يكون إما نقدا أو عينيا كالحبوب والبذور.

- **مقترحات لتوسيع و تطور انتشار خدمة التأمين الفلاحي :**

نذكر عدد من المقترحات التي يمكن تدفع بفرع التأمين الفلاحي للانتشار، أهمها مايلي[16] :

-أ- **في مجال تأمين الإنتاج النباتي** :بشكل عام توفير التدرج بالتغطية التأمينية ، وأن تكون البداية في مناطق لا تشكو من مشاكل الجفاف والفيضانات والآفات والأمراض وغير ذلك، و تبدأ التغطية التأمينية بتأمين أخطار محددة ولمحاصيل أساسية، ثم تتوسع التغطية بعد اكتساب الخبرة في مناطق جديدة ولعدد أكبر من المخاطر ولعدد أكبر من المحاصيل.

- **التحول من التأمين على أساس التكاليف إلى التأمين على أساس الإنتاج** :إن تأمين التكاليف يعوض الفلاح عن التكاليف التي يتكبدها ويمكنه من تسديد أي التزامات تترتب على الفلاحة ، ولكن هذا لا يساعده على الصرف على متطلبات الحياة وعلى توفير مدخرات للصرف على العمليات الزراعية في المواسم المقبلة، ومن هنا تبرز الحاجة لأهمية التحول من تأمين تكاليف الإنتاج إلى تأمين الإنتاج نفسه في مرحلة لاحقة .

- **تخفيض قيمة أقساط التأمين للحد الأدنى** :وذلك على حسب نوع المحصول وعدد المخاطر التي يتعرض لها، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن كل الدول التي تطبق التأمين يتم بدعم حكومي، فقد أصبح دعم خدمات التأمين الفلاحي من السياسات الاقتصادية المهمة، بعد أن أدرج بالاتفاقية الزراعية المعتمدة من منظمة التجارة العالمية، ولقد كان المبرر في ذلك هو أن المخاطر الزراعية عديدة وهامش الربح في القطاع الزراعي منخفض بصفة عامة، ولذلك فالدول العربية بأمس الحاجة لتأسيس صندوق مالي يغطي احتياجاتهم وخاصة في المجال الفلاحي .

- **ربط التأمين الفلاحي بالتمويل** :إن ربط التأمين بالتمويل من شأنه أن يشجع القطاع المصرفي على توفير كل التمويل المطلوب اعتماداً على وثيقة تأمين تلزم مؤسسة التأمين المعنية بتعويض الخسائر بما في ذلك القروض المصرفية، وفي ضوء ذلك أصبحت هناك حاجة لإصدار قانون ليكون التأمين إجباريا لكل من يتلقى قروضا مصرفية ، وأن يظل اختيارياً لمن لا يرغب بذلك .

-**ربط التأمين باتخاذ التدابير و الإجراءات الوقائية** :إن عدم التزام الفلاح باتخاذ التدابير و الإحتياطات اللازمة كالتخلص من الحشائش، واستخدام الجرعات المحددة من الأسمدة المختلفة، وضبط عمليات الوقاية، وانتظام فترات الري وغير ذلك يضعف الإنتاجية الزراعية، و كذا عدم اعتناءه بمواعيد تلقيح ماشيته كل هذه الأسباب و أخرى تعتبر أسبابا إدارية فنية، الفلاح هو المسؤول عنها وليست أسباب طبيعية الحدوث، ولذا لابد أن تشتمل وثيقة التأمين التي يوقع عليها الفلاح على كل البنود الموجودة مع التأكيد على أن عدم الالتزام بكل البنود أو بأي واحد منها يفقده حق التعويض عن أية خسارة تحدث، وهذا يتطلب من مؤسسة التأمين المعنية توفير موظفين على مستوى الحقل خلال الموسم الزراعي أو خلال تربية المواشي لمتابعة كافة العمليات متابعة ميدانية للتأكد من أن التمويل المصرفي قد ذهب للأغراض المستهدفة، وأن تنفيذ كل العمليات الزراعية تتم بكفاءة عالية.

-ب-**في مجال تأمين الإنتاج الحيواني** :في معظم الدول العربية تنحصر عمليات التأمين الحيواني في الأبقار وعلى السلالات المستوردة ، والقطعان المحسنة، وعليه لابد من تفعيل هذا النوع من التأمين وهذا بتوفير عيادات بيطرية متحركة ومجهزة بكل المتطلبات البشرية والفنية والمادية واللوجيستية حتى يسهل محاصرة أي مرض يطرأ على الحيوان في كل المواقع المؤمنة، ويمكن لهذه

الوحدات المتحركة القيام بتقديم الخدمات كالتطعيم وبيع الأدوية البيطرية كما يمكن لهذه الخدمات أن تقدم بالمجان أو بأجر .

-ت-**في مجال تأمين الأسعار** :لا يوجد في الوقت الحاضر تأمين للأسعار في أي من دول العالم، وبطبيعة الحال لا يوجد تأمين للأسعار في كل الدول العربية، بما في ذلك تلك التي تطبق التأمين على المحاصيل الزراعية كالسودان والمغرب وتونس والعراق والجزائر.

وعليه يمكن أن يقترح في هذا الصدد أن تتبنى المنظمة العربية للتنمية الزراعية إجراء دراسة إمكانية تأمين أسعار المحاصيل الزراعية بين الدول العربية وبالتعاون مع أي من الشركات العربية العاملة في مجال التأمين الزراعي على أن تأخذ هذه الدراسة بعين الإعتبار وأن يكون التعويض عن القيمة الحقيقية للمحصول المؤمن عليه في وقت حصول الحادث أو الضرر، والابتعاد عن الأرقام العشوائية بقدر الإمكان عند احتساب القسط والتعويض.

-ث-**في المجال المؤسسي والتنظيمي والرقابي** :

إن أهم المقترحات في هذا المجال يمكن إجمالها بالآتي:

- تعديل الشكل القانوني لمؤسسات التأمين وتطوير أسلوب إدارتها، بما يتفق مع طبيعة النظام الإقتصادي، والذي يتجه نحو الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي وخصخصة الشركات العامة، وانعكاس هذا التوجه على مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلد بما فيها النشاط التأميني.

-تطوير وتحسين نظام التأمين الفلاحي الوطني، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في إعداد نظام متطور يستند على الأسس العلمية والموضوعية في ضبط عملية التأمين ، منذ إبرام العقد وحتى دفع التعويض.

- استعراض الإجراءات الرقابية المتبعة في مؤسسات التأمين التي تنشط في الوطن، ووضع شروط للتعويض الكامل، والتعويض المنخفض، والحرمان وإجراءات الاستئناف وإصدار الوثائق والأسس اللازمة للتحقيق في الضرر، والخطوات التي يجب إتباعها في التبليغ عن الضرر، وكذلك طريقة طلب التعويض ومعرفة شروطه.

-ج-**في مجال الخدمات المساندة** :في هذا المجال يمكن تقديم المقترحات الآتية:

– شمولية غطاء التأمين الفلاحي، بحيث أن يغطي كافة الأخطار المحتملة الوقوع، وتقديم أقصى حماية ممكنة للثروة الفلاحية في الوطن.

– دراسة الخطر الفلاحي وتقييمه، وتحديد احتمالات تحقق الخطر فيه، ومعالجته من خلال تحديد نسبة الضرر وصولاً إلى إمكانية نقل عبئ هذا الخطر بإجراء التأمين عليه.

– إعادة النظر بوثائق التأمين وأقساط التأمين من الناحية الفنية وتقدير الأضرار والتعويضات بالشكل الذي يتلائم مع واقع الفلاحة في الوطن ومخاطرها الداخلية والخارجية.

-دعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمين و كذا مختلف الأعوان الاقتصاديين.[17]

الخاتمة :

يشهد فرع التأمين الفلاحي في الجزائر إقبالا جد ضعيف من قبل الفلاحين مقارنة بالفروع الأخرى، بالرغم من تنوع المنتجات المتواجدة في السوق ،فالتأمين الفلاحي ضرورة لحماية القطاع الفلاحي ضد العديد من الأخطار بمختلف أنواعها، فبالنظر إلى حجم المخاطر و لأهمية القطاع الفلاحي ، يبدو أن دور السياسات العامة أساسي في تطوير التأمين الفلاحي و يتعلق بتدخل الدولة في بناء ونشر منتجات التأمين الملائمة للفلاحين ، ولكن يجب أن تكون جزءًا من إطار أوسع لاستراتيجية إدارة المخاطر الفلاحية.

في الواقع ، التأمين الفلاحي هو أداة واحدة من بين أدوات أخرى لإدارة مخاطر القطاع الفلاحي، فهو آلية لتعويض خسارة الإنتاج أو الدخل بعد حدث استثنائي، لا للتقليل من خطر الخسارة، إن الحاجة إلى تطوير التأمين لإدارة المخاطر الفلاحية بشكل أفضل هي في مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث يعتمد الإنتاج الفلاحي بدرجة كبيرة على المخاطر المناخية، ومع ذلك ، فإن عدد قليل جداً من الفلاحين الذين يلجئون الى تغطية نشاطهم الفلاحي عن طريق التأمين الخاص، في حين أن التعويضات من طرف الدولة شبه معدومة.

قائمة المراجع:

[1] – د رفعت فتح الله و أخرون، **التأمين الزراعي في العراق**، جامعة الدول العربية ،الخرطوم، 1978،ص 21.

[2] – د علي جودة الشرفات، **التأمين الزراعي**، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص 19.

[3] – صديق رمضان، عمار الضو، **التأمين الزراعي – شيكان في وجه العاصفة**، تاريخ النشر :2012/08/09، تاريخ الإطلاع :2017/11/10 ، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.sudaress.com/alsahafa/49712

[4] – الدكتور محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 5، تاريخ الإطلاع : 2017/11/18 ، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc

[5] – نوال سيد احمد زين العابدين، **دور التأمين الزراعي في إستقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين**، أطروحة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2004، ص ل.

[6] – زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، جامعة سطيف، الجزائر، 4 جوان 2014، ص 9.

[7] – طاهري 2011 ، ص 376 – طاهري فاطمة الزهراء، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2011، العدد 22، ص 376.

[8] -Robert G. Aumell et autres, **Guide de gestion des risques agricoles**, Conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole, Ottawa, 2005, p6.

[9] - Billy Troy, **Assurance et développement agricole** :nouvelles dynamiques en Algérie, au Maroc et en Tunisie, Fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde, Document de travail n° 5 ,Edition 2013, p21.

[10] – د حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي إشارة لتجربة الجزائر**، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 6.

[11] – الدكتور محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 13، تاريخ الإطلاع : 2017/11/18 ، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc

[12] - Note de conjoncteur marché des assurance, quatrième trimestre et année 2017, conseil national des assurances, Algérie, 2017 , p 4. Sur le site : http://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note

[13] - world bank,2010,p .14

[14] – الدكتور رزيق كمال، **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة لندوة حول مؤسسة التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،جامعة البليدة، 26/25 أفريل 2011، ص 10 .

[15] -Michael J. Mccord , **Microinsurance product development for microfinance providers** , International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2012 , p12.

[16] – الدكتور محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قطرية، العراق، 2009، ص 8، تاريخ الإطلاع : 2017/11/18 ، متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.iraqiscas.com/books/d5.doc

[17] – قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية في الجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، ج1،2017، ص283.